



متحدون من أجل السلم والتنمية
UNITED FOR PEACE AND DEVELOPMENT
UNIS POUR LA PAIX ET LE DEVELOPPEMENT
2019 - 1969

OIC/CFM-47/2020/ICHAD/RES/FINAL

قرارات

الشؤون الإنسانية

المقدمة إلى

الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء
الخارجية

{ دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية }

نيامي - جمهورية النيجر

12 - 13 ربيع الثاني 1442هـ

الموافق 27 - 28 نوفمبر 2020

الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
1	قرار رقم 47/1-ICHAD بشأن النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي	1
12	قرار رقم 47/2-ICHAD بشأن الوضع الإنساني في سوريا	2
14	قرار رقم: 47/3-ICHAD بشأن تعزيز قدرات ومهام بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول	3

قرار رقم 47/1-ICHAD

بشأن

النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيامي بجمهورية النيجر يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27 - 28 نوفمبر 2020)؛

وعملاً بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشير إلى مقتضيات البيانات الختامية الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي، ولاسيما الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في إبريل 2016، والتي تدعو إلى مواصلة الجهود من أجل تنسيق العمل الإنساني والخيري والقيام به عبر منظمة التعاون الإسلامي وتكليف الأمين العام بتعزيز دور المنظمة في مجال العمل الإنساني وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر قراراته السابقة ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول الشؤون الإنسانية؛ وثيقة رقم:

(OIC/47-CFM/2020/ICHAD/SG-REP):

1- **يشيد بالعمل الذي تنهض به الأمانة العامة، والمكاتب التمثيلية للمنظمة ومكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال العمل الإنساني من أجل التخفيف من معاناة المحتاجين، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من الأزمات والكوارث.**

2- **يشيد بتعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة والمجتمع الإنساني الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات العمل الإنساني غير الحكومية، سواء على مستوى الدول الأعضاء أو على المستوى الدولي، ولاسيما التعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف وبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي.**

3- **يدعو الدول الأعضاء إلى إيصال جزء من مساعداتها الإنسانية السخية من خلال منظمة التعاون الإسلامي بهدف إبراز روح التضامن وتعزيز العمل الإسلامي الإنساني المشترك.**

4- **يقر** بسخاء ومساهمات البلدان التي تستضيف اللاجئين، وخصوصاً منها تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، **ويقر** كذلك بالتحديات المستمرة التي تواجهها في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين حالياً، وبأن البلدان التي تستضيفهم تحمل على كاهلها بشكل غير متناسب جزءاً كبيراً من الأعباء لتوفير المساعدات والحماية لملايين اللاجئين، **ويدعو** المجتمع الدولي إلى ضمان التوزيع المتكافئ للأعباء في الميدان، ولا سيما أن غالبية اللاجئين في بلدان المنظمة تأويهم بلدان ذات دخل متدني، وضرورة العمل بالتالي على معالجة الآثار على تتقل اللاجئين.

5- **يدعو** كذلك الجهات الإنسانية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تطوير وتعزيز سياسات شاملة وتدرجية لتلبية احتياجات اللاجئين والتي ترمي إلى استكشاف الفرص المفيدة للاجئين والمجتمعات التي تأويهم وسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

6- **يستذكر** جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن اللاجئين، وخاصة منها القرار رقم: ICHAD-46/1 (الفقرات: 6 و 7 و 8 و 10 و 11 (2019)) منه بشأن ورشة العمل المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الاستجابة الشاملة للاجئين والتي عقدت في الأردن يومي 29 و 30 أبريل 2018، **ويشدد** على أهمية تنظيم ورشة العمل المذكورة والتي انعقدت تماشياً مع إعلان نيويورك الصادر عن الجمعية العامة في سبتمبر 2016، ودعماً للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والذي يرمي إلى تحسين الكيفية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي الاستجابة للأعداد الهائلة من اللاجئين، بما في ذلك حالات الطوارئ وأوضاع اللاجئين التي طال أمدها، **ويدعو** إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة إلى عقد ورشة عمل للمتابعة خلال عام 2020.

7- **يشدد** على ضرورة تحديد أوجه القصور في المنظومة الإنسانية الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع المسائل المتعلقة باللاجئين، وإلى بلورة موقف حول السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة وتصحيح أوجه القصور تلك وخلق بيئة مواتية للعودة المستدامة للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم.

8- **يجدد** التأكيد أن إعادتهم الطوعية إلى أوطانهم تظل أكثر الحلول استدامة لأوضاع اللاجئين، كما **يجدد** تأكيد الحاجة إلى زيادة مساعدة البلدان المستضيفة للأعداد الكبيرة من اللاجئين ولبلدان الأصلية لتلبية احتياجات العائدين من خلال توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية، **ويؤكد** أهمية زيادة أماكن توطین اللاجئين دونما تمييز واحترام كرامتهم وتلبية احتياجاتهم المرتبطة بمواطن الضعف لديهم.

- 9- يعرب عن قلقه البالغ إزاء تزايد الحوادث المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال التمييز التي تستهدف اللاجئين.
- 10- يستذكر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016 لإعلان نيويورك حول اللاجئين والمهاجرين على نحو أفضى إلى اعتماد قرار الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة.
- 11- يرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/73/195 بتاريخ 19 ديسمبر والقاضي باعتماد الاتفاق المذكور، ويعرب مجدداً عن دعمه لهذا الاتفاق، ويشجع الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها في مجال الهجرات الآمنة والنظامية والمنظمة طبقاً لأهداف الاتفاق العالمي المذكور مع مراعاة السيادة والقوانين والأنظمة الوطنية وكذا لالتزاماتها تجاه القانون الدولي.
- 12- يعرب عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على مساعدتها السخية للصومال عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وكذا لمختلف الدول الأعضاء التي أسهمت في جهود تنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية في الصومال بما في ذلك المساعدات المقدمة من الجمهورية التركية.
- 13- يشيد كذلك بالبنك الإسلامي للتنمية على استجابته السريعة لدعم الصومال في مكافحة آفة الجراد.
- 14- يرحب بتوقيع اتفاقية المقر الجديدة يوم 30 يوليو 2019 المبرمة بين جمهورية الصومال الفيدرالية والأمانة العامة للمنظمة عقب تحويل مكتب المنظمة في الصومال، تنفيذاً للقرار رقم: 46/56-س الصادر عن الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دكا يومي 5 و 6 مايو 2017، ووفقاً كذلك للفقرة رقم (10) من القرار رقم: 45/1-س التي تدعو إلى تعزيز عمل مكتب الشؤون الإنسانية للمنظمة في مقديشو ليشمل جميع المناطق في الصومال، ولا سيما في الجانبين الشرقي والشمالي من البلاد وذلك من أجل تحقيق المزيد من التعزيز لوحدة البلاد وسلامتها الإقليمية.
- 15- يناشد الدول الأعضاء والشركاء في مجال العمل الإنساني تكثيف مساعدتهم لمنطقة القرن الأفريقي المتضررة من الجفاف وخاصة منها الصومال، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للمتضررين من الجفاف والمساعدة خلال مرحلة التعافي والتنمية في الصومال، بما في ذلك لفائدة النازحين وإعادة توطين اللاجئين العائدين في الصومال.
- 16- يدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ التزاماتها تجاه الأونروا كما نصت على ذلك مختلف مقررات منظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها تلك الواردة في البيان الختامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة.
- 17- يشيد بالمساهمات الإضافية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الأونروا في سبيل سد العجز المالي.

- 18- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على دعمها المتواصل لوكالة الأونروا منذ تأسيسها، حيث قدمت المملكة العربية السعودية ما يزيد عن مليار دولار منذ عام 2000م للوكالة، بالإضافة إلى تعهدا بتقديم مبلغ 50 مليون دولار لمساعدتها على تجاوز أزمته المالية التي تمر بها حاليا.
- 19- **يعرب** عن تقديره لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على دعمها المتواصل لوكالة الأونروا منذ تأسيسها، وتعهدا بتقديم مبلغ 50 مليون دولار لدعم قطاع التعليم و1.800.000 لدعم البرامج العامة وذلك عن العام 2019.
- 20- **يشيد** عاليا بالمساهمات القيمة لتركيا بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية في الأونروا من أجل تعزيز القدرة المالية للوكالة ولمركزها السياسي.
- 21- **يعرب** عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه جمهورية أذربيجان لأنشطة وكالة الأونروا، بما في ذلك المساهمة القيمة المقدمة سنة 2020 استجابة لنداء الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لدعم جهود مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في فلسطين.
- 22- **يهنئ** جمهورية أذربيجان بتحرير أراضيها من الاحتلال الأرمني ويدعو الدول الأعضاء في المنظمة والهيئات ذات الصلة لمساعدة جمهورية أذربيجان في إصلاح البنى التحتية وترميم التراث الإسلامي في الأراضي المحررة.
- 23- **يرحب** باعتماد القرار رقم: A/RES/74/83 بشأن "تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي لقي تأييدا ساحقا من الدول الأعضاء يوم 13 سبتمبر 2019 والذي تم بموجبه تمديد مهمة الأونروا إلى غاية يوم 30 يونيو 2023.
- 24- **يشيد** بالجمهورية التركية لتبرعها بمبلغ مليون دولار أمريكي لصندوق الوقف الإنمائي للاجئين الفلسطينيين، ويدعو بقية الدول الأعضاء الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى النظر في تقديم تبرعاتها للصندوق المذكور.
- 25- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في سوريا ومحنة النازحين واللاجئين في دول الجوار؛ وإزاء الوضع غير الإنساني والمروّع للسوريين جراء حرمانهم من الحصول على المساعدات الإنسانية؛
- 26- **يدعو** المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته وإلى بذل المزيد من الجهود من أجل التخفيف من شدة الأعباء التي بلغت مستويات جديدة، وإلى اتخاذ خطوات فورية من أجل إيصال مساعدات إنسانية عاجلة لإنقاذ أرواح المدنيين، ولا سيما في المناطق السورية المحاصرة.

- 27- **يناشد** الدول الأعضاء والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية بذل المزيد من الجهد للتخفيف من وطأة المحنة التي ألمت بالشعب اليمني جراء استمرار الأزمة الإنسانية التي ما زال البلد يعاني منها والتي طال أمدها.
- 28- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لما قدمته من مساعدة إنسانية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية حيث تعد المملكة أكبر مانح لليمن بإجمالي دعم بلغ (1.216) مليار ومائتين وستة عشرة مليون دولار أمريكي خلال عام 2019، بما نسبته 31.3% من إجمالي المساعدات الدولية لليمن، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وغيرها من الدول الأعضاء والجهات المانحة التي قدمت المساعدة الإنسانية للشعب اليمني.
- 29- **يقر** بالجهود والمبادرات التي تقوم بها الأمانة العامة لحشد الموارد اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية للشعب اليمني في ضوء القرارات السابقة الصادرة في هذا الشأن،
- 30- **يستذكر** جميع قراراته السابقة بشأن اليمن، وخاصة القرارين السابقين رقم: ICHAD-44/1، الفقرة 17 (2017) منه، و ICHAD-45/1 الفقرة 21 (2018) منه بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب اليمني، **ويطلب** من الأمانة العامة مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وشركائها وبالتعاون مع الحكومة اليمنية من أجل حشد الموارد الضرورية للتخفيف من حدة المحنة التي يكابدها أبناء الشعب اليمني، **ويدعو** الأمانة العامة إلى استئناف حضورها الإنساني في اليمن من خلال فتح مكتب اتصال للشؤون الإنسانية في عدن.
- 31- **يستذكر** قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق وخاصة منها القرار رقم ICHAD-45/1، الفقرتان 24 و 25 (2018) والقرار ICHAD-46/1، الفقرة 31 منه، بشأن تقديم المساعدة اللازمة للعراق لتلبية الاحتياجات الإنسانية ولتوفير الحماية لملايين النازحين داخل المجتمعات التي تستضيفهم، وإعادة جميع النازحين المحررين من المناطق التي كانت خاضعة لجماعة داعش الإرهابية إلى مدنهم الأصلية والمساعدة فيما يبذله من جهود لإعادة تأهيل العائدين، ويؤكد مجددا استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، ويشدد على أهمية استقرار هذا البلد وأمنه من أجل أبناء الشعب العراقي ومن أجل المنطقة، خاصة في ضوء انتصار العراق على داعش.
- 32- **يشيد** بما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات لمختلف الدول حول العالم، ومنها دول إسلامية جعلتها تحتل الترتيب الخامس عالميا بإجمالي مساعدات بلغ (1.281) مليار ومائتين وواحد وثمانون مليون دولار أمريكي، بما يمثل 5.5% من إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية.

33- **يعرب** عن تقديره للدور البارز الذي تضطلع به دولة الكويت في المجال الإنساني وما تقدمه من مساهمات سخية لمختلف الدول، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر 1.9 مليار دولار لسوريا و200 مليون دولار للعراق و100 مليون دولار لليمن وما يقارب 152 مليون دولار للأونروا و15 مليون دولار للروهينجيا.

34- **يستذكر** قراراته السابقة ذات الصلة بشأن جمهورية السودان، خاصة منها القرار رقم: ICHAD-45/1 الفقرة 28 منه، والمتعلقة بالجهود التي يبذلها هذا البلد في استقبال وإيواء اللاجئين وخاصة من دولة جنوب السودان ودعم المتضررين من النزاع في جنوب السودان عبر تيسير المساعدات الإنسانية من السودان إلى جنوب السودان والحفاظ على الممرات لعبور المساعدات الإنسانية من الدول والمنظمات المختلفة إلى المحتاجين في جنوب السودان، **ويطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية دعم الجهود التي يبذلها السودان في توفير احتياجات اللاجئين داخل أراضيه.

35- **يعرب عن تقديره** للأمانة العامة ولصندوق التضامن الإسلامي على المهمة المشتركة التي قاما بها إلى السودان من أجل تقييم الأوضاع الإنسانية، لا سيما في أعقاب الأمطار الغزيرة التي أسفرت عن فيضانات عارمة في غالبية أرجاء السودان، **ويثمن** عاليا التبرع السخي لصندوق التضامن الإسلامي بما قدره 100 ألف دولار أمريكي لدعم القطاع الصحي في هذا البلد. **ويناشد** الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية تقديم الدعم والمساعدة اللازمة للسودان من أجل التخفيف من معاناة أعداد كبيرة من النازحين الذين فقدوا منازلهم، وكذلك لإعادة بناء المدارس والمستشفيات.

36- **يشيد** بالتعاون القوي بين الأمانة العامة وصندوق التضامن الإسلامي في المجال الإنساني، **ويدعو** كلا من إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وصندوق التضامن الإسلامي إلى توسيع نطاق تعاونهما بخصوص الأنشطة الإنسانية المستقبلية داخل الدول الأعضاء في المنظمة.

37- **ينوه** بتحسن الوضع الإنساني في دارفور الذي أتاح العودة الطوعية للنازحين في غرب ووسط وشمال دارفور، **ويدعو** إلى تعزيز الجهود القائمة في مجال العون الإنساني ويدعو إلى تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للمحتاجين في السودان.

38- **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتدهور في منطقة حوض بحيرة تشاد، **ويشيد** بالجهود التي تبذلها البلدان المتاخمة لبحيرة تشاد في أعقاب الهجمات الدامية التي شنتها جماعة بوكو حرام الإرهابية.

39- **يحث** الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية إلى التنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة لتنفيذ مشاريع إنمائية لفائدة سكان المناطق ضحايا الانتهاكات التي ترتكبها بحقهم جماعة باكو حرام، ولا سيما اللاجئين والنازحين، وكذلك لصالح الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية والتعليمية في المناطق المعنية.

40- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية لقضية التنمية على المستوى الشعبي في محاولة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق الريفية في حوض بحيرة تشاد، والتعامل مع الوضع الإنساني في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها هذه المنطقة.

41- **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتردي في منطقة الساحل **ويجدد نداءه** للدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لدعم بلدان منطقة الساحل لإنجاز مشاريع حيوية للتنمية المستدامة من أجل كسر الحلقة المفرغة للجفاف والحرمان والفقر في هذه البلدان، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى دعم عملية تحويل مكتب الشؤون الإنسانية والتنمية لمنظمة التعاون الإسلامي في النيجر إلى مكتب إقليمي وذلك من خلال إتاحة جميع الموارد المالية اللازمة لهذا الغرض.

42- **يشيد** بكل من بوركينا فاسو وجمهورية السودان على تعهداتها المالية بدعم عملية التحويل بتخصيص مبلغ 113.000 دولار أمريكي و100.000 دولار أمريكي على التوالي. **ويحث** على الوفاء بسرعة بتلك التعهدات السخية. **ويشكر** حكومة جمهورية النيجر على تقديمها دعماً بقيمة 200.000 دولار أمريكي وقطعة أرض تبلغ مساحتها 10 هكتارات إلى مكتب نيامي الإقليمي، وذلك لدعم جهوده وضمان استمراره.

43- **يشيد** بالجمهورية التركية لتبرعها بمبلغ 200.000 دولار أمريكي دعماً لجهود منظمة التعاون الإسلامي الإنسانية في النيجر والذي مولت به ستة مشاريع مائية تم تنفيذها واستكمالها في المناطق الريفية في النيجر لفائدة المحتاجين والضعفاء لتعزيز قدرتهم على الصمود وذلك عقب النداء الذي وجهه الأمين العام للمنظمة لهذه الغاية، **ويشيد كذلك** بالإمارات العربية المتحدة على تعهداتها المالية التي أعلنت عنها لدعم المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي.

44- **يشيد** بتبرع جمهورية أذربيجان بمبلغ 100 ألف دولار أمريكي لدعم الأنشطة الإنسانية والتنمية التي يضطلع بها مكتب منظمة التعاون الإسلامي في نيامي بالنيجر، خاصة في قطاعي المياه والزراعة في المناطق الريفية في جمهورية النيجر.

- 45- **يدعو** الأمانة العامة للمنظمة إلى تسريع وتيرة تحويل مكتب منظمة التعاون الإسلامي للشؤون الإنسانية والتنمية في نيامي، إلى بعثة إقليمية ذات مهام تمثيلية مكلفة بتنسيق الالتزامات السياسية إلى جانب مهامها الإنسانية والتنمية.
- 46- **يعرب** عن تقديره لحكومة جمهورية الكاميرون لما اتخذته من خطوات لاستضافة لاجئي إفريقيا الوسطى في شرق البلاد، ولاجئي نيجيريا والنازحين من المناطق الحدودية، الذين ظلوا يعانون من الجرائم الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية في شمال الكاميرون.
- 47- **يتوجه بنداء عاجل** إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتعزيز المساعدات للكاميرون لمساعدته على التعامل مع تدفقات اللاجئين والنازحين وتنفيذ البرامج الهادفة لتحسين أوضاعهم المعيشية ووضع استراتيجيات إعادة اللاجئين وإدارة التوطين المؤقت للنازحين.
- 48- **يعرب** عن تقديره للدور الذي قامت به موريتانيا في استضافتها لعدد كبير من اللاجئين من مالي في شرق البلاد، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.
- 49- **يشيد** بسلطات جمهورية النيجر لاستضافتها لاجئين من مالي ونيجيريا؛ **ويطلب** من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مساعدة سلطات النيجر على مواجهة تدفقات النازحين واللاجئين، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية النيجر فيما تبذله من جهود للاستجابة لتدفق النازحين واللاجئين.
- 50- **يطلب** من الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية أن تقدم بسخاء المساعدة الإنسانية اللازمة للتخفيف من محنة العدد المتزايد من المحتاجين في جمهورية إفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة والتي تفاقت بسبب النزاع طويل الأمد من أجل تذليل الصعوبات الإنسانية والإنمائية التي يمكن أن تعرقل عملية المصالحة الوطنية والتعافي الاقتصادي، **ويحث** أيضا الدول الأعضاء في المنظمة على الإسهام في الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن والتي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لهذا البلد في سبيل إحلال السلم بعد عقود من الحرب الأهلية والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.
- 51- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التعاون والتشديد على العودة الطوعية للروهينغيا الذين اضطروا إلى البحث عن ملاذ في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم.

52- يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في ميانمار، ولا سيما المحنة التي يقاسيها مجتمع الروهينغيا منذ أغسطس 2017، حيث يعاني 1.1 مليون من الروهينغيا من التهجير القسري، بعد أن فروا من ميانمار بحثاً عن ملاذ في بنغلاديش على إثر ما ارتكبت ميانمار والكيانات الخاضعة لسيطرتها في حقهم من أعمال إبادة جماعية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ويدعو الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين وإلى الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في ميانمار. ويثمن عالياً ما تقوم به بنغلاديش حكومة وشعباً من جهود ومبادرات دون كلل أو ملل لإيوائهم وتقديم جميع المساعدات اللازمة لهم على الرغم من ضائقتها المالية الحقيقية. ويدعو كذلك حكومة ميانمار إلى الالتزام بأحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة لفتح مكتب تنسيق إنساني في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين. ويدعو حكومة ميانمار أيضاً لجعل عودة اللاجئين الروهينجيا أمراً ممكن التحقيق.

53- يشيد بإندونيسيا على ما قدمته من دعم في شكل مساعدة إغاثية لتلبية الاحتياجات الأساسية والمأوى والمساعدات الصحية والتربوية للاجئين الروهينغيا في كوكس بازار في بنغلاديش والتي بلغت 2.800.000 دولار أمريكي، في شكل مدارس ومستشفى وتلبية لاحتياجات أساسية وخيام إغاثية وأدوية في ولاية راخين بميانمار.

54- يعرب عن تقديره لحكومة ماليزيا لقيامها بإنشاء مستشفى ميداني داخل مخيم كوتوبالونغ للاجئين ولما قدمته من خدمات من أجل التخفيف من معاناة اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار ببنغلاديش ولإيوائهم لأزيد من 141.000 لاجئ من ميانمار في ماليزيا، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساعداتها للروهينغيا بجميع الوسائل الممكنة.

55- يدعو كذلك حكومة ميانمار إلى الوفاء بما ورد في مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة والتي تقضي بافتتاح مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين، ويحث الدول الأعضاء على أن تتابع عن كثب عملية إعادة اللاجئين الروهينجيا إلى ميانمار برعاية حكومة ميانمار وبنغلاديش والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

56- يشيد بالمملكة العربية السعودية لتقديمها المساعدة إلى الروهينغيا وكذلك لتنظيمها جلسة لإعلان جمع التبرعات لفائدة الروهينغيا خلال الاجتماع التنسيقي السنوي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد على هامش الاجتماع الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

57- **يناشد** بقوة الدول الأعضاء التي لم تتضمن بعد إلى اتفاقية تأسيس اللجنة الإسلامية للهلال الدولي على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة حتى تتمكن اللجنة من إنجاز مهامها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها؛ **ويدعو** الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي لم تسدد بعد مساهماتها في ميزانية اللجنة، إلى القيام بذلك لتمكينها من الاضطلاع بدورها والوفاء بالتزاماتها.

58- **يستذكر** الفقرة 41(2018) من قراره السابق ذي الصلة رقم: ICHAD-45/1 والفقرة 40(2017) من قراره رقم: ICHAD-44/1 والفقرة رقم (54) من القرار رقم ICHAD-46/1 بشأن جهود الأمانة العامة في تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في المجال الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة، **ويدعو** كذلك الأمانة العامة إلى مواصلة جهودها في تطوير قدرات هيئات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة وذلك من خلال برنامجها المشترك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

59- **يقر** بالدور الهام الذي تضطلع به القمة الإنسانية العالمية في بلورة المبادئ والسياسات المتعلقة بالدبلوماسية الإنسانية المعاصرة، **ويعرب** بالتالي عن عزمه على القيام بمتابعة ناجعة لنتائج القمة الإنسانية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بصياغة السياسات وتطوير الآليات اللازمة من أجل المزيد من التعزيز للصلة بين المساعدين الإنسانية والإنمائية.

60- **يطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية أن تسهم في التخفيف من محنة الأيتام في العالم الإسلامي وخارجه؛ **ويدعو** الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية إلى الاحتفال بيوم اليتيم في العالم الإسلامي في الخامس عشر من رمضان من كل عام.

61- **يعرب** عن الأمل في أن تُكثَّف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جهودها لتعزيز التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) وصندوق التضامن الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي على جبهة العمل الإنساني، بما في ذلك بشأن القضايا المتعلقة بالقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتمويل الاجتماعي الإسلامي، وتقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام.

62- **يعرب** عن تقديره للأمانة العامة لما بذلته من جهود عام 2019 في الإعداد لعقد حلقة عمل مع البنك الإسلامي للتنمية حول تطوير رابط للشؤون الإنسانية ومنتدى حول التمويل الاجتماعي الإسلامي، وذلك بالتعاون مع معهد البحوث والتدريب للدول الإسلامية، ومنتدى مشترك مع مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية لفائدة هيئة تفكير في مجال العمل الإنساني.

- 63- **يعرب عن تقديره** للأمانة العامة لتنظيمها لورشة عمل في جدة بالتنسيق مع مكتب الشؤون الإنسانية حول الأزمات التي تعاني نقصاً في التمويل والإفادة عن المساعدة الإنسانية التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة عام 2019، **ويدعو** الأمانة العامة إلى مواصلة هذه الشراكات التي ترمي إلى تطوير منظور متماسك في مواجهة التحديات الإنسانية التي تواجه العالم الإسلامي.
- 64- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{ } { } { }

القرار رقم 27/2-ICHAD

بشأن

الوضع الإنساني في سوريا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيامي بجمهورية النيجر يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27 - 28 نوفمبر 2020)؛

إذ يستنكر الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، خاصة تلك التي تدعو إلى تعزيز التضامن بين المسلمين والدفاع عن حقوق الشعوب؛

وإذ يشير إلى القرارات التي صدرت عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، بشأن الوضع في سوريا؛

وإذ يؤكد مجدداً التزامه بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، والتزامه كذلك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

وإذ يعرب عن انشغاله العميق إزاء مستوى العنف والقتل الذي يتعرض له مئات الآلاف من الناس، بما في ذلك الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين التي نجمت عن الصراع في سوريا؛

وإذ يؤكد مجدداً بالغ انشغاله إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في سوريا وضرورة تقديم إغاثة إنسانية عاجلة تشمل إمدادات طبية لأكثر من 13 مليون شخص في سوريا، منهم 6.2 مليون شخص من النازحين داخلياً، من بينهم لاجئون فلسطينيون وأكثر من مليون و100 ألف شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها؛

وإذ يستنكر تصاعد العنف في شمال غرب البلاد، وإذ يؤكد انشغاله بصورة خاصة فيما يتعلق بالحالة في محافظة إدلب؛

وإذ يستنكر التزامات المجتمع الدولي القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وكذلك القرارات ذات الصلة الواردة في هذا الشأن التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي، وإذ يدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإنسانية الدولية، إلى تعزيز جهودها من أجل معالجة الوضع الإنساني في سوريا، وإذ يؤكد المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق السلطات السورية في حماية الشعب في سوريا؛

وإذ يلاحظ، مع التقدير، جهود الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، التي مكنت من إيصال مساعدات إنسانية إلى 5.6 مليون شخص شهرياً في المتوسط عام 2019، وأن المساعدات التي قُدمت عبر الحدود مثلت جزءاً هاماً منها:

- 1- يشيد بتعاون حكومات كل من تركيا والأردن والعراق في تسهيل تنفيذ عمليات إنسانية عبر الحدود، ويُقرّ، في هذا السياق، بأن 80% من المساعدات المقدمة عبر الحدود إلى سوريا تمر عبر الحدود التركية.
- 2- يعرب عن تقديره كذلك للدور والخطوات البناءة التي اتخذها المانحون في اجتماعات أستانا في مجال تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء فريق عمل يُعنى بإطلاق سراح المعتقلين/ المختطفين وتسليم الجثث والتعرف على هوية الأشخاص المفقودين.
- 3- يؤكد اعتقاده الراسخ بأنه في ظل غياب حل سياسي للنزاع في سوريا يتم وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (2015)، فإن الأزمة الإنسانية سوف تنتشر بما يؤدي إلى مزيد من تفاقمها. وبهذا الفهم، يرحب بإنشاء اللجنة الدستورية، ويُقرّ بأهمية دور مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ويؤكد عزمه مواصلة التعاون مع السفير جير بيدرسن.
- 4- يشدد على الدور الحاسم لآلية الأمم المتحدة للمساعدة عبر الحدود على إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها داخل سوريا، ويأخذ علماً في هذا الصدد باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 2504 (2020) بشأن الوضع الإنساني في سوريا.
- 5- يعرب عن تقديره لجهود الكويت بوصفها في السابق عضواً غير دائم بمجلس الأمن الدولي، مكلفاً بالملف الإنساني السوري.
- 6- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{ } { } { }

قرار رقم: ICHAD-47/3

بشأن

تعزيز قدرات ومهام بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته السابعة والأربعين (دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية) في نيامي بجمهورية النيجر يومي 12 و13 ربيع الثاني 1442هـ (الموافق: 27 - 28 نوفمبر 2020)؛

إذ يعرب عن التزام منظمة التعاون الإسلامي القوي بسيادة جمهورية أفغانستان الإسلامية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وعن تضامنه مع أفغانستان فيما تبذله من جهود لإحلال السلم وتحقيق الازدهار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأبناء شعبها؛

وإذ يشير إلى القرار رقم: 46/4-س الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية (1-2 مارس 2019 في أبو ظبي) الذي يرحب بإعادة تفعيل بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول والتي ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في المساعدة الإنسانية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقدمها المنظمة لكابول؛

وإذ يشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول فيما يتعلق بالتمثيل السياسي للمنظمة والذي من شأنه أن يسهل تملك وقيادة الأفغان لزام مسار السلام؛

وإذ يشدد على أهمية المساعدات الإنسانية والإنمائية المستدامة لأفغانستان دعماً لجهود هذا البلد من أجل إعادة التأهيل والإعمار والتنمية والتي ستسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين؛

وبالنظر إلى التحديات المختلفة الناجمة عن الفقر وعدم الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان، ووعياً منه بالحاجة الماسة لعملية إعادة الإعمار ولبناء القدرات البشرية في أفغانستان:

1- يقرر تعزيز بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول من أجل تمكينها من النهوض بدور فعال في تقديم المعونة الإنسانية والإنمائية من منظمة التعاون الإسلامي، وبالتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة لأفغانستان.

2- يدعو كافة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تسريع وتيرة مساعداتها الإنسانية والإنمائية لأفغانستان بالتنسيق مع بعثة المنظمة في كابول.

- 3- **يطلب** من اللجنة المالية الدائمة بحث إمكانية تعزيز الموارد المالية والبشرية لبعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول وذلك بالاستناد إلى دراسة تقدم إليها من الأمانة العامة للمنظمة.
- 4- **يرحب** بجهود حكومة أفغانستان لدعم بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول في تخصيص المرافق الضرورية لها.
- 5- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{ } { } { }